



ولا يخفت الصوت

في استهلال كتابه الشهير عن الحرب اللبنانية، يستعيد جوناتان رندال حكماً اطلقه احد القناصل الاوروبيين على اهل هذه البقعة في مطلع القرن، مستهجناً ان يكونوا دوماً على استعداد الضرام النار في البلاد من اجل اشعال سيكارة. انتهت الحرب منذ اكثر من عقد، ولا احد في جميع فئات المجتمع يفكر الآن في حرق البلد. لكن النزعة التدميرية باتت تسكن دوائر القرار، ولو باسم السلم الأهلي.

هنا، تصغر وظيفة اتفاق الطائف والدستور والشرعة العالمية لحقوق الانسان والمواثيق الدولية التي صادق عليها لبنان، فضلاً عن اصول المحاكمات الجزائية، ولا تعود هذه النصوص المنظمة للاجتماع الوطني اكثر من مجرد اوراق لا تصلح الا لمسح العرق عن جبين من اقلقهم اختلال في لعبة الاحجام المزعومة، والاصح لعبة الظلال، او من هزّهم خطر فقدان مكانهم الثمين في هذه الحلبة الفارغة من اي مشروع واي مشروعية. غير ان دوران أليات القرار في متاهات الحسابات الشخصية لا يقلل من اهمية التعارض الذي ظهر بين الممسكين بالسلطة ومشروع الدولة. فلو لم يكن هذا التعارض صارخًا من الاساس، لما تحولت حريات الناس مجالًا يستبيحه المفترسون كلما شاؤوا تصعيد حروبهم الصغيرة ضد بعضهم البعض وحربهم الكبيرة ضد مجتمع ادار لهم الظهر فراح يتصالح مع نفسه من دون ان ينتظر اذناً من صاحب وصاية او خاضع لها.

ولنعترف صراحة ان هذه الحرب الكبيرة، اذ اقترنت مع فصل بائس جديد من الحروب الصغيرة، افضت الى الحاق ضرر جسيم بما تبقى من حريات، فأكدت ما كنا نستشعره من القراءات عن بلدان بعيدة "نجحت" في ان تكون في الاوان نفسه جمهوريات موز وجمهوريات خوف. وبعد ذلك، يأتي وزير مولج برعاية امن المواطنين ليقول ان تحقيقاً سيجري في حق "المدنيين" الذين اعتدوا على المعتصمين امام قصر العدل. يبدو ان وزارة السيد الوزير تفتقر الى اجهزة الهاتف والتلفزيون والفيديو والتنصت، فلم ينتبه الا بعد مرور خمسة ايام ان القوات النظامية التابعة لـه تركت الشطار والعيّارين الجدد ينهالون ضرباً وركلاً على المواطنين قبل ان يسوقوهم الى شاحنات تابعة لقوات نظامية اخرى.

بالمناسبة، وتصحيحاً لخطأ شائع، لم تكن تلك المرة الاولى التي يعهد فيها القمع الرسمي الي هؤلاء الشطار، فقد حدث ان تدخلوا في نيسان الماضي ضد تجمع من الشباب اعتصموا قرب وزارة الداخلية في الصنائع للتنديد باضطهاد صحافي، وكان بين المعتدى عليهم محام. الا ان الكاميرات كانت غائبة في تلك المرة، فلم يكن ممكناً "الاتعاظ". اما وقد توافرت امام قصر العدل ولم تغب عن المسؤولين الميدانيين ناهيك بالسياسيين، وجب التساؤل اذا لم يكن "انزال" المدنيين متعمداً لتعميم رسالة الخوف، على غرار "الاجتهادات" القانونية التي حوكم على اساسها معظم المعتقلين.

لكن جمهورية الخوف لا تنبت بهذه السهولة في مجتمع استعاد على ما يبدو قدرته على انتاج المضادات الحيوية. ولعل هذه القدرة هي الدرس الابلغ في هذه الاحداث. ففي مقارنة سريعة مع سجلات التعدي في عقد التسعينات، تبرز السرعة القصوى التي تم فيها هضم التبريرات المؤامراتية للهجوم على الحريات، فلا يخفت الصوت، بل على العكس تتسع دائرة الاعتراض، مثلما رأينا في





مؤتمر الدفاع عن الحريات والديموقر اطية امس، لتتشكل ملامح حركة وطنية جديدة تأخذ على عاتقها مشروع الدولة.

سمير قصير





Id-Reference	01-Pr-000468	
Media	(Support)	HC
Title		ولا يخفت الصوت
Subtitle		
Section		
Language		عربي
Source		النهار
Page		
Date		17/8/2001
Author		سمير قصير
Co-Author		
Keywords		
	Persons	جوناثان رندال
	Locations	لبنان
	Dates	
	Themes	لبنان – سلم. اهلي – حريات – اعتقالات سياسية – محاكمات جزائية – معتصمين أمام قصر عدل – اعتصامات – اعتداءات – مشروع دولة – قوات نظامية – سوريا نظام – مخابرات لبنانية سورية – حرب لبنانية – اتفاق طائف – دستور – وصاية سورية – جمهورية موز – أحداث ٧. آب
Subject		